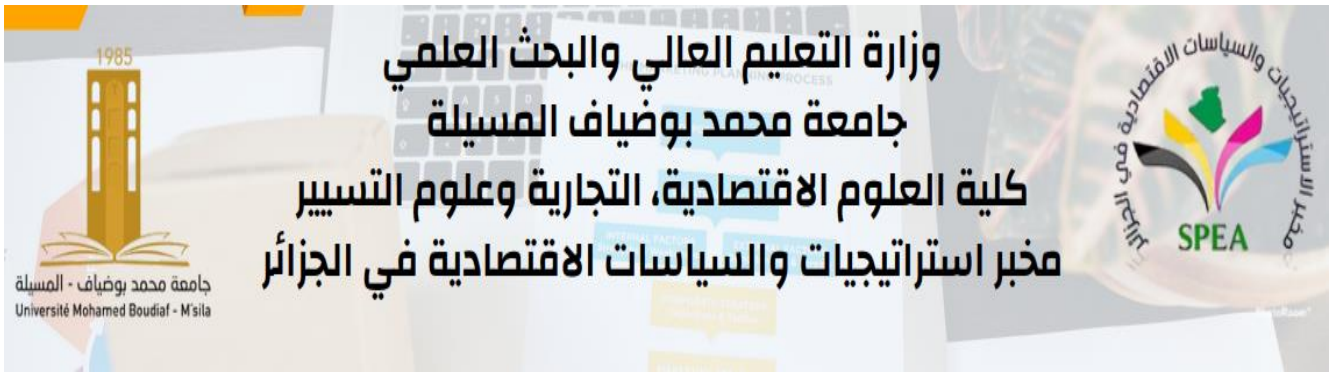

ملتقى وطني حول:
أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الاسواق الدولية

يوم 01 جوان 2023

مداخلة تحت عنوان:

تنافسية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميته في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

من إعداد الباحثين:

د. منير أمقران، المدرسة الوطنية متعددة التقنيات بقسنطينة، الجزائر

د. إبراهيم بوعزيز، المركز الجامعي بريكة، الجزائر

تندرج المداخلة ضمن نطاق المحور الثالث:

دور قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

المؤلف	اسم ولقب الاستاذ	الوظيفة	الجامعة	البريد الالكتروني / الهاتف
الأول	منير أمقران	أستاذ مساعد قسم ب	المدرسة الوطنية متعددة التقنيات قسنطينة	mounir.amokrane@enp-constantine.dz 06.98.25.22.81
الثاني	إبراهيم بوعزيز	أستاذ محاضر قسم أ	المركز الجامعي بريكة	brahim.bouaziz@cu-barika.dz 06.65.79.39.26

المرسل: د. منير أمقران mounir.amokrane@enp-constantine.dz

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنافسية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتأثيره على تنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، وذلك من خلال عاملي الزمن والنمو في عدد الاستثمارات وحجم الصادرات. لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي خلال الفترة الزمنية 2003-2021، من خلال التطرق لعديد المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بمتغيرات الدراسة. ولقد أثبتت نتائج الدراسة بأن ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر يعود لغياب تنافسية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي أدى بعديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إعادة نوع نشاطها الاقتصادي وفي حالات أخرى تتوقف نهائيا عن النشاط، بحيث وصلت نسبة فشل الاستثمار في هذا القطاع إلى معدل سنوي وصل الى 11,820 ألف مؤسسة (41% من عدد المؤسسات الجديدة المنشاة سنويا). ومن أجل تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لزيادة مستويات الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال دعم الابتكار على مستوى المنتجات من جهة، ومن جهة أخرى خلق إطار تنظيمي يجمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوزارة الوصية لتأهيل هذا القطاع ووضع خطط تنموية تعمل على التحكم الجيد في مجموعة مقومات المنافسة العالمية المتمثلة في الادارة والتكنولوجيا وجودة المنتجات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ التنافسية؛ الإبتكار ؛ الصادرات خارج قطاع المحروقات.

Abstract: This study aimed to analyze the reality of competitiveness in the small and medium enterprises sector in Algeria and its impact on the development of non-hydrocarbon exports in Algeria, through the factors of time and growth in the number of investments and the volume of exports. In this study, we relied on the descriptive and analytical approach during the time period 2003-2021, by addressing several economic indicators related to the study variables. The results of the study proved that the weakness of exports outside the hydrocarbon sector in Algeria is due to the absence of investment competitiveness in the small and medium enterprises sector, which led many small and medium enterprises to re-type their economic activity and in other cases to stop completely from the activity, so that the rate of investment failure in this sector reached an average Annually, it reached 20,000 enterprises (*45% of the number of new establishments established annually*). In order to enhance the competitiveness of small and medium enterprises in Algeria to increase the levels of exports outside the hydrocarbon sector, by supporting innovation at the level of products on the one hand, and on the other hand, creating a regulatory framework that brings together small and medium enterprises and the guardianship ministry to rehabilitate this sector and develop development plans that work on good control of the group Components of global competition represented in management, technology and product quality.

Keywords: small and medium enterprises; competitiveness; innovation; Exports outside the hydrocarbon sector.

1. مقدمة

في ظل التغيرات الاقتصادية المختلفة الحاصلة في عالمنا المعاصر، والتي تتميز بعدم الاستقرار في عديد المجالات خاصة في مجالات العولمة والابتكار ومواجهة المنافسة، والتي أدت بعديد المستثمرين خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها لفشلهم من خلال توقيفهم لنشاطاتهم الإستثمارية، بفعل مواجهتهم لمشاكل عديدة، منها ما هي مالية نتيجة لارتفاع تكاليف الاستثمار، ومشاكل أخرى إقتصادية من خلال فقدان تلك المؤسسات لقدرتهم التنافسية في عديد الاسواق، هذا الأخير يعتبر محددا رئيسيا لاستمرار نشاط المؤسسة.

يتميز النسيج الإقتصادي الجزائري بأكثر من 96% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات طابع تجاري وحرفي بشكل عام، حيث يرتكز أسلوب إدارتهم وتسييرهم على الآليات التقليدية، كما أن أغلب تلك المؤسسات تميل إلى العمل بقطاعات النشاطات الغير منتجة وإلى العمل بشكل فردي. وبالنظر إلى الأوضاع الإقتصادية الحالية الغير مستقرة والتي تتميز تارة بالأزمات وتارة أخرى بالتطور، بحيث تلعب تلك العوامل دورا كبيرا في مواجهة عديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعديد الأخطار والتي قد تؤدي إلى توقفهم عن النشاط نهائيا، فلقد أصبح من الضروري خلق أو تبني إستراتيجيات أخرى بديلة لدعم الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وتفعيل دور تلك المؤسسات في النشاط الإقتصادي بالجزائر من جهة أخرى، بحيث أن توسيع العمل بالتجمعات الصناعية له دور في هذا الإطار.

لقد عملت الجزائر منذ بداية سنة 2017 على وضع الاسس الحديثة والاطر التنظيمية لدعم الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بداية من انشاءها للقانون التوجيهي 17-02 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم بعد ذلك تم تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إعداد المرسوم التنفيذي رقم 17-193 المؤرخ في 11 جوان سنة 2017، هذا بالإضافة الى المرسوم التنفيذي رقم 17-194، الذي يتضمن مهام المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان سنة 2018، الذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها والذي شكل اللبنة الاولى في مجال تطوير

وترقية وتعزيز الابتكار والتنافسية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. كما شكل المرسوم التنفيذي رقم 18-253 المؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2018، الذي يحدد كيفيات الاستفادة من الإعانة والمساعدة المادية الممنوحتين من الدولة للجمعيات وتجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد العوامل الاساسية في تمويل التجمعات الخاصة بهذا النوع من الاستثمارات والذي من شانه ان يقلص من مخاطر الاستثمار في هذا المجال. كما شكل المرسوم التنفيذي رقم 18-226 مؤرخ في 24 سبتمبر سنة 2018، المتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة والمحدد شروط وكيفيات منحها عاملا مهما لتحفيز المستثمرين في مجال الابتكار بهذا النوع من المؤسسات. كما قامت الجزائر أيضا بإعادة تنظيم بعض المؤسسات الحكومية التي كانت ترافق المستثمرين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من خلال تحويلها الى الوكـــالـــة الـــوطنـــيـــة لـــدعـــم وتـــنـــمـــيـــة المـــقـــاولاتـــيـــة.

رغم كل الجهود المبذولة لدعم الاستثمار وفي ظل المشاكل الاقتصادية المتراكمة التي يواجهها الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وخاصة منها تدني مستويات التنافسية والابتكار بها، والتي أدت إلى توسيع دائرة المشاكل الاجتماعية وخاصة منها البطالة وعجز في تلبية الطلب المحلي للمنتجات، بحيث أصبحت هناك ضرورة ملحة لحل مشاكل تلك المؤسسات بهدف تحسين وتطوير مستوى آدائهم الإنتاجي، وهو الأمر الذي سيعزز من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المحلي والدولي، هذا بالإضافة إلى تفعيل مستويات آدائهم في النشاط الاقتصادي بالجزائر خاصة في مجال دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1.1. إشكالية الدراسة: كانت التفسيرات المرتبطة بعوامل نجاح الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوعا للعديد من الباحثين الاقتصاديين، بحيث حاولت العديد من تلك الأبحاث في العمل على دراسة تأثير الظروف الاقتصادية على تنافسية تلك المؤسسات، إذ تؤكد العديد من تلك الدراسات أن عددا كبيرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختفي عندما يكون الوضع الاقتصادي في ضل وجود الأزمات، بحيث يزيد معدل التوقف عن النشاط أو إعادته للمؤسسات خلال فترات الركود "ضعف تنافسية في الاستثمار" وانخفاضها خلال فترات التوسع "وجود تنافسية في الاستثمار". كل ذلك يقودنا إلى مزيد من العمل على الربط بين تنافسية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات. إنطلاقا من ما سبق برزت لنا الإشكالية الرئيسية التالية: **"هل تنافسية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر محدد رئيسي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟**

من خلال إشكالية الدراسة الرئيسية، تم وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو واقع تنافسية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو الدور الذي يمكن ان يلعبه تنافسية الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

2.1. فرضيات الدراسة: وتشتمل على ما يلي:

- توقف الاستثمارات بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن النشاط أو إعادة بعض الاستثمارات لنشاطها في حالات أخرى يعود إلى ضعف مستوى تنافسية تلك المؤسسات؛
- ضعف مساهمة الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصادرات خارج قطاع المحروقات يعود إلى ضعف مستويات التنافسية والابتكار بها.

3.1. أهمية الدراسة: في ظل التحديات الكبيرة التي تفرضها مختلف التطورات الدولية، وخاصة منها انفجار ثورة المعلومات والتكنولوجيا وغزو العملاق الصيني للأسواق الدولية، وتسابق بعض الشركات المتعددة الجنسيات نحو الاندماج للهيمنة على الحركية الاقتصادية العالمية إنتاجا وتسويقا، فنه يتعين على الحكومات تطوير عمل مؤسساتها الاقتصادية خاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من اجل تطوير تنافسية اقتصادها محليا ودوليا مان خلال زيادة في حجم صادراتها

خارج قطاع المحروقات. من هنا جاءت هذه الدراسة لتبين واقع تنافسية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى امكانية مساهمته في الرفع من حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

4.1. أهداف الدراسة: عملت هذه الدراسة على توضيح الرؤى التي تبرز الأهمية الاستراتيجية الناجحة والفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها الفعالة في رفع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، بحيث عملنا على تحديد وتحليل واقع تنافسية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومكانة هذا القطاع في دعم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني خاصة في مجالات التصدير خارج قطاع المحروقات، هذا بالإضافة إلى تحديد اتجاهات تلك العلاقة من خلال توضيح مختلف الأسباب والتفسيرات الاقتصادية لدور التنافسية في نجاح الإستثمار في هذا القطاع.

5.1. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة: اقتضت طبيعة الدراسة وخصوصية الموضوع الذي يدخل تحت إطار الدراسات الاقتصادية الكلية استخدام مناهج علمية متعددة، ساعدتنا في تحليل وتفسير المحاور المكونة للدراسة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال وضع الأسس النظرية والمفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيراتها على مستوى آداء النشاط الاقتصادي في الجزائر من خلال التطرق لأهمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال تحليل عديد المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بموضوع الدراسة.

ارتبطت الدراسة التحليلية من خلال استعمال بيانات المتغيرات محل الدراسة، خلال الفترة الزمنية 2003 -2021، حيث تميزت هذه الفترة بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية خاصة في مجال دعم الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. كما أن تحديد الفترة الزمنية محل الدراسة ترجع لاعتبارات تتعلق بتوفر البيانات الإحصائية، وتوفير عدد كاف من المعلومات والمشاهدات، التي مكنتنا من تحليل أكايمي وواقعي للمتغيرات المدروسة.

لقد تم جمع بيانات الدراسة من خلال التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم الجزائرية خلال فترة الدراسة(وزارة الصناعة، 2022)، المتعلقة بمؤشرات حركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث ركزنا فيه على المعطيات الخاصة بعدد الاستثمارات الجديدة كمؤشر للابتكار والاستثمارات المتوقفة او المعادة لنشاطها كمؤشر للتنافسية.

2. مفاهيم عامة حول الابتكار والتنافسية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن ما يميز منظمات الأعمال في عصرنا الحالي الديناميكية العالية للتطور التكنلوجي والابتكار، وهو الأمر الذي أستوجب على المنظمة التسارع في إدخال منتجات جديدة وتحسين منتجاتها الحالية مما يجعلها تعيش في مواجهة مستمرة مع متطلبات السوق المتغيرة بإستمرار بفعل التطورات الحاصلة في هذا الاطار، حيث تقتضي طبيعة الأسواق بأن تكون المؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة لها درجة كبيرة من الوعي والإدراك لمتطلبات وحاجيات المستهلكين المتزايدة باستمرار.

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: اعتمدت الجزائر تعريف الاتحاد الأوربي لسنة 1996 حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ صادقت على ميثاق بولونيا سنة 2000، وبالتالي كرست هذا المفهوم، وهو يعتمد ثلاث معايير أساسية: رقم الأعمال؛ عدد العمال؛ الحصيلة السنوية (دراجي كريمو، 2012، ص8). كما أن الجزائر مرت بتعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرحلتين أساسيتين بين سنة 2001 وجانفي 2017. حيث جاء أول تعريف لهذه المؤسسات حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في ديسمبر 2001 مهما (الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم: 01-18، 2001)، بحيث شمل وضعها القانوني بمؤسسة إنتاج سلع وخدمات تشغل من 1إلى 250عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2دينار جزائري، أولا يتعدى إجماله حصيلتها السنوية 500مليون دج، وتتوفر فيها معايير الاستقلالية. وفي 10 جانفي 2017 جاء القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم: 02-17، 2017)، والذي هدف في مادته الأولى إلى تعريف عام للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة ويحدد هذا القانون الأهداف العامة الآتية(المادة رقم 2 منه):

- بعث النمو الاقتصادي؛ تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما المبتكرة منها، والحفاظ على ديمومتها؛ تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير؛ ترقية ثقافة المقاولة؛ تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

ويوضح هذا القانون ثلاث أنواع من المؤسسات موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
مؤسسة مصغرة	من 1 الى 9	أقل من 40 مليون	لا تتجاوز 20 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 50	لا يتجاوز 400مليون	لا تتجاوز 200 مليون
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 250	من 400 مليون الى 4 ملايير	ما بين 200 مليون إلى1 مليار

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المواد رقم: 8، 9، 10.

وأعتمد في هذا القانون تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فئة معينة وفقا لعدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، بحيث تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها (المادة رقم 8 منه). كما تم التطرق في هذا القانون إلى إعداد تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كان يهدف إلى نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي، والمهني والتكنولوجي المتعلقة بهذا قطاع من المؤسسات.

1.1.2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالعملية الانتاجية والاسواق

أ-استغلال الطاقة الإنتاجية: يتم استغلال الطاقة الإنتاجية القصوى في المؤسسات الصغيرة نظراً لإمكانية السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وتوفر مستلزماته وعدم تعقيد العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية وتحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا الوضع يحقق سرعة دوران رأس المال العامل نظراً لصغر حجم المخزون السلعي وقصر دورة الإنتاج (العيد عماد، 2015، ص176).

ب-الاعتماد على الطلب المحلي وخلق تنمية متوازنة: ينحصر نشاط المؤسسات الصغيرة غالباً في المنطقة التي تنشأ بها، وتقوم مثل هذه المؤسسات نتيجة لتوفر خامات معينة، غالباً ما تكون زراعية أو تعدينية مثل مؤسسات صناعة منتجات الألبان ومعاصر الزيوت ومنشآت النسيج، وهذا النوع من المؤسسات يساعد في سد حاجات سكان المنطقة في مجال السلع التي ينتجها ويخلق طلبا على منتجاتها الزراعية ويساعد على تحقيق تنمية متوازنة تحافظ على التوازن السكاني بين الريف والمدينة . والمخطط التالي يوضح الدورة الاقتصادية لمشروع صغير(العيد عماد، 2015، ص176).

ج-الابتكار: تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بروح المبادرة التي تساعد على التغيير التقني والابتكار، وذلك من خلال خلق ابتكار في منتج جديد، الأسواق، عمليات التصنيع، وأشكال تنظيمية. كما أن مزايا الشركات الكبيرة هي في الأساس مواد (وسائل، الوصول إلى الباحثين المحترفين، المختبرات...)، في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي سلوكية (تحفيز، اتصال غير رسمي، تكيف سريع مع تغيرات السوق، ديناميكية،...الخ)، بحيث يضمن تحفيز الموظفين نجاح كبير في الابتكار بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، هذا بالإضافة إلى تحسين أداء الصناعة Badri (Abdelmadjid, 2015, P. 166).

د-المناولة: وهي تمثل وسيلة دعم للمؤسسات الكبرى، وتمثل نوع من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبرى ومؤسسات مقاولة تتميز بحجمها الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف مع شروط التعاون (الطيب داودي، 2011، ص66).

و-التخصص وغياب التخطيط الاستراتيجي: تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على منافذ محددة في السوق من خلال منتجات متباينة، بحيث يستند هذا التمييز إلى المزايا التنافسية للشركات الصغيرة أكثر مما يعتمد على الأسعار المنخفضة، إذ يتطلب هذا الموقف المتخصص بشكل عام مع مهارة فنية جيدة. ومن بين أسباب هذا التمايز التجزئة الحادة للأسواق وعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمثيلها على نطاق واسع في السوق، وبفضل هذا التخصص، يقدم هذا النوع من المؤسسات منتجات ذات مستوى عالي جدا من الجودة (Badri Abdelmadjid, 2015, P.115).

يرى آدم سميث أن تحقيق الزيادة في النمو يأتي عن طريق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، كذلك فإن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية وإلى زيادة المقدرة على الابتكار، كما أن تقسيم العمل لا يكون فعالا إلا إذا قام الأفراد بالادخار لأن الزيادة في الادخار ضرورية تؤدي إلى لرفع من مستوى رأس المال وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد (أشواق بن قدور، 2013 ، ص 70).

يعتبر الإطار الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استجابة وتكيف للبيئة العاملة بها، بحيث تعتمد تلك الإستراتيجية على إدراك التغييرات المستقبلية لأفق التخطيط القصير الاجل بشكل عام (أقل من عامين)، فهي في الغالب بالنسبة لهذا القطاع تعتبر بديهية، واغتنام للفرص، وتكون نشطة ويتم تنفيذها على مراحل، بحيث تسلط الضوء على شخصية صاحب المشروع، فضلاً عن مرونة تلك المؤسسات، وطبيعة المالك فهو يعتبر مدير الرؤى العامة للمؤسسة (Badri Abdelmadjid, 2015, P.116).

أ-سهولة الدخول في السوق والخروج منه: نسبة انخفاض قيمة رأس المال الثابت والمتداول وارتفاع نسبة رأس المال إلى الخصوم، وحقوق أصحاب المؤسسة وسهولة تحويل أصول المشروع الصغير إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، يتيح للمؤسسات الصغيرة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة (العيد عماد، 2015، ص177).

ب-تلبية طلبات المستهلكين: تقوم المؤسسات ص وم بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة، في حين نجد أنّ أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا، مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف .لهذا فإن المؤسسات الص والم تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة وهذا بتوفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على توفير الخيار أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع والخدمات (الطيب داودي، 2011، ص66).

ج-تقديم السلع والخدمات: التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الانتاج (بن جيمة عمر وبن علي محمد، 2017، ص53).

2.1.2. المحددات الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالصادرات، البحث والتطوير وأنشطة الابتكار: ينظر إلى أنشطة الابتكار على نطاق واسع كدوافع رئيسية لعملية التصدير، إذ تعتبر أنشطة البحث والتطوير الداخلية شرطا ضروريا لتوليد منتجات جديدة وعمليات وتقنيات إنتاج جديدة، بحيث تميل الاستثمارات في البحث والتطوير إلى زيادة إحتمال إكتشافات وإختراعات مهمة، تساعد الشركات عمليات الإنتاج الناجحة وعمليات الإنتاج الجديدة على تحقيق ميزة تنافسية في السوق وبالتالي زيادة نمو الشركات وحصص السوق (Martin Falk, Francisco Figueira de Lemos, 2019, P.158).

كما يمكن لكثافة R&D أن تسبب إنخفاضا في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال: أولا، كثافة الابتكار يمكن أن تمثل خطورة عالية مع ارتفاع المخاطر الكامنة في الأنشطة التي تقوم بها تلك المؤسسات. إذ أن تمويل أنشطة R&D تكون غير كافية، مما يساهم في إنخفاض النمو في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنفذ أنشطة أعمال البحث والتطوير، كما يتطلب الاستثمار في R&D مبالغ كبيرة من المال، وبالتالي يتطلب الوصول إلى وسائل كبيرة للتمويل (داخلية أو خارجية)، ففي حالة هذا النوع من المؤسسات يمكن أن يكون مشكلة من حيث الإدارة المالية للشركات على المدى

القصير. كما أنه وبالمقارنة مع الشركات الكبيرة، تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم صعوبة أكبر في إدارة الموارد النادرة التي يمكن تخصيصها للأنشطة المبتكرة، مثل الموارد البشرية العالية الكفاءة والمعلومات والتكنولوجيا(1076and all, P. Zelia Serrasqueiro).

3.1.2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتنمية الصادرات: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في دعم وتنمية الصادرات وذلك راجع إلى عدة عوامل منها (قدري شهلة، 2017، ص76): سد جزء من حاجة الطلب المحلي وذلك بتوفير السلع الاستهلاكية، مما يسمح بإتاحة الفرصة للمؤسسات الكبيرة للتصدير؛ قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعديل برامجها الانتاجية (خاصة الحرفية والمنزلية) بما يتماشى مع احتياجات الاسواق الخارجية ومواكبة رغبات المستهلكين، وذلك لما تتميز به من مرونة تجعلها أقدر على تلبية احتياجات اسواق التصدير؛ العمل على تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصدير؛ تقديم التوجيهات للمنشآت الصغيرة فيما يتصل بوسائل الانتاج مع توفير المساعدة الفنية والادارة الاقتصادية اللازمة؛ ان منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تتصف بمهارات العمل اليدوي (منتجات غير نمطية) التي تلقى قبولا ورواجا متزايدا في الاسواق الخارجية (خاصة المتقدمة منها)؛ استخدام هذه المؤسسات (خاصة التي تشغل ما بين 10 و49 عاملا) لفنون انتاجية كثيفة العمل، حيث ان عنصر العمل متوفرا نسبيا في معظم الدول النامية مما يترتب عليه انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي اكتساب ميزة تنافسية في أسواق التصدير؛ المساهمة في زيادة وتنمية الصادرات بطريقة غير مباشرة من خلال علاقات التعاقد من الباطن التي تربطها بالمؤسسات الكبيرة حيث تزودها بما تحتاجه من اجزاء تامة الصنع او نصف المصنعة بأسعار تنافسية تمكنها من اقتحام الاسواء الخارجية، وهذا ما يعرف بدور المشروعات الصغيرة كمشروعات مغذيه.

2.2. الابتكار ودوره في دعم تنافسية المنتجات: تعد عملية ابتكار المنتجات الجديدة إحدى الاستراتيجيات التي تمكن المنظمة من الرد على تحديات ديناميكية الأسواق. وإذا كان المنتوج هو العنصر الأساسي في المزيج التسويقي الذي تقوم عليه بقية العناصر الأخرى، والابتكار في مجاله هو الوصول إلى منتجات جديدة تماما في السوق أو إدخال تعديلات أو إضافات سواء جذرية أو محدودة على المنتجات الحالية أو تحسينها بحيث تختلف عن المنتجات الحالية بدرجة أو بأخرى فإن هذا النوع من الابتكار هو جزء من الابتكار التكنولوجي والذي يقصد به تقديم المنظمة لمنتجات جديدة أو تحسين المنتجات الحالية، أو تصميم عمليات إنتاج جديدة أو تحسين العمليات القائمة (سامية لحول ومولحسان آيات الله، 2017، ص 270). كما يمكن تلخيص أهم المراحل التي تمر بها عملية الإبتكار في المنتجات الجديدة في الشكل التالي.

الشكل (1): مراحل عملية الإبتكار في المنتوج الجديد

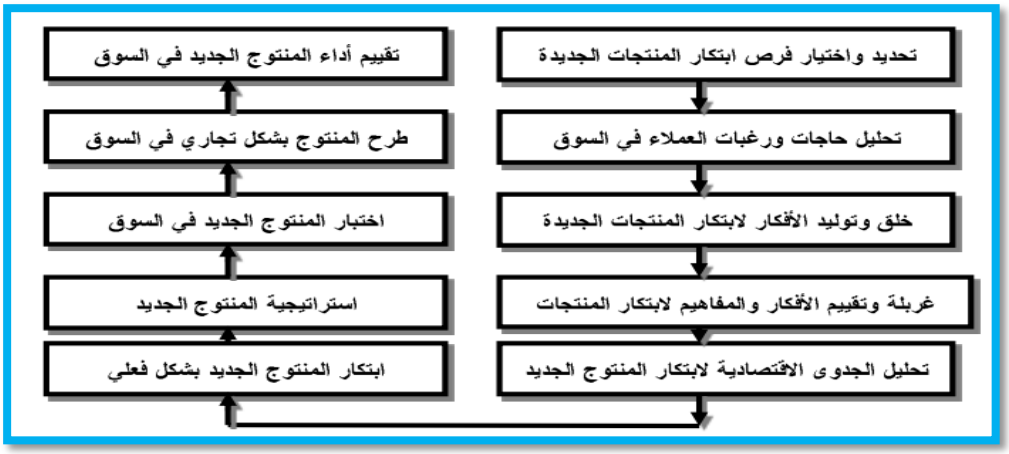

المصدر: سامية لحول، مولحسان آيات الله، الابتكار في المزيج التسويقي مصدرا لتحقيق المزايا التنافسية في منظمات الأعمال، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 2، جوان 2017، ص 274.

يرتكز العمل الصغير أو المتوسط على قدرة مالكه والعاملين فيه على جعل حالة الابداع مستمرة ودائمة، إذ إن استعراض أهم الابتكارات والاختراعات التي غيرت حياة المجتمع تشير إلى أن أغلبها كانت من إنتاج الاعمال الصغيرة، و يمكن أن يكون الإبداع منتجا جديدا أو تحسينا لمنتج موجود، أو عملية أو أسلوب إنتاجي جديد، أما في مجال التسويق فإنه يمكن أن يكون أسلوبا جديدا في التوزيع والتغليف أو غيره، ويساهم الإبداع في تطوير سلسلة القيمة التي تضيفها مختلف الانشطة في العمل الصغير على المنتج، فالمستهلكون يطالبون دائما كل ما هو جديد ومختلف. كما أن الإبداع يمكن أن يكون في عدة صور منها: الإبداع التكنولوجي مقابل الإبداع الإداري، الذي هو عبارة عن تغييرات في المظهر المادي للمنتج أو الخدمة بتحسين عمليات انتاج السلع والخدمات مقابل الأساليب التنظيمية التي تؤدي إلى إنتاج وتسليم المنتج؛ أما بالنسبة لإبداع المنتج مقابل إبداع العملية، فهو يرتكز على إبداع المنتج على تغيير الخصائص المادية للمنتجات بحيث نحصل على منتجات جديدة أو تحسين آداء المنتجات الموجودة حاليا، أما إبداع العملية فهو تغيير بطرق إنتاج السلع أو الخدمات وتصنيعها سواءا ناحية المادي لها أو توزيعها (ضحاك نجية وبن عاشور ليلى، 2018، ص43).

3.2. التنافسية والميزة التنافسية: تمثل التنافسية اليوم العامل المحدد في لغة الأعمال والمؤسسات، فالجميع في المؤسسة وعلى مختلف المستويات التنظيمية يرى بأن هذا المصطلح هو أشبه ما يكون سبب تواجد المؤسسات، ومبرر مختلف أنشطتها وتصرفاتها التسييرية، لأن التنافسية ينظر إليها على أنها تلك الحالة التي تتجلى فيها المؤسسة لضمان ديمومتها، والتمكن على الأقل من الوقوف في وجه المنافسة بالمفهوم الواسع (برو هشام، 2019، ص124).

الميزة التنافسية هي ميزة تنفرد بها المؤسسة على المنافسين التي تكتسبها لما يوفر للمستهلكين أكبر قيمة، إما عن طريق خفض الأسعار ومن خلال توفير العديد من الفوائد والخدمات التي تبرر ارتفاع الأسعار. كما أن المؤسسة التي لديها ميزة تنافسية تنفذ استراتيجياتها عندما يكون المنافسين غير قادرين على تكرارها أو يجدونها مكلفة جدا في حالة تقليدها، إذ يمكن للمؤسسة أن تكون على ثقة من أن استراتيجيتها قد أسفرت عن ميزة تنافسية واحدة أو أكثر، إلا بعد جهود المنافسين لتكرار استراتيجيتها قد باءت بالفشل، وكما أن سرعة المنافسين لتكرار تلك الاستراتيجية يحدد مدى استمرارية المزايا التنافسية للمؤسسة (03.P Jeff Bordes, 2009,).

يمكن تلخيص أهم معايير التنافسية في سبعة محاور رئيسية: النجاعة، الفعالية، الجودة، الإنتاجية، جودة الحياة العملية، الإبداع والربحية، وذلك في الشكل 2.

الشكل (2): نموذج سينك (Sink S. D. 1985) لشرح العلاقة السببية بين معايير التنافسية

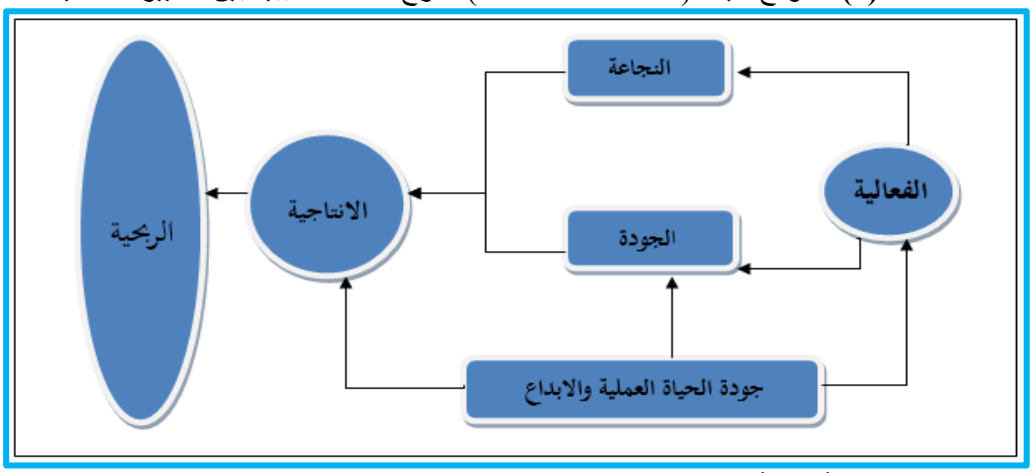

المصدر: عامر عامر أحمد، أحسن جميلة، محددات تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، العدد 3، 2018، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، ص258.

4.2. الدعم الحكومي: من أجل تطوير مستويات الأداء من خلال تعزيز الإبتكار والتنافسية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، عملت الجزائر على تطوير المنظومة التشريعية لهذا القطاع من خلال عديد المراحل بداية من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة لسنة 2001 وصولا إلى تحديثه في جانفي 2017. فلقد جاءت تلك التشريعات والقوانين من أجل محاولة بعث وتفعيل دور هذ القطاع من خلال (الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم-02 17، المادة رقم 02، 2017): بعث النمو الاقتصادي؛ تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما المبتكرة منها، والحفاظ على ديمومتها؛ تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير؛ ترقية ثقافة المقاولة؛ تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة. فعلى الرغم من تلك الاجراءات إلا انها لم تكن كافية لكبح نسب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال متغيري التوقف وإعادة النشاط.

3. تنافسية الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

إن تطور مستويات الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تميزت بالزيادة المعتبرة لعدد الاستثمارات بهذا القطاع الذي تعدى عدد المؤسسات فيه الى المليون ومائتي ألف مؤسسة (1.286.365) وذلك حسب تقرير وزارة الصناعة خلال شهر مارس من سنة 2022، حيث نجد منها 97,58% مؤسسات مصغرة وحوالي 2,15% مؤسسات صغيرة، بينما المؤسسات المتوسطة فهي لا تتعدى نسبته الـ 0,27%.

كما مر الاستثمار في هذا القطاع بمراحل عديدة، تميزت فيها تلك المؤسسات تارتا بالنمو وفي مراحل أخرى بالركود التام، حيث ترجع أسبابها للاعتماد تلك المؤسسات على الدعم الحكومي المباشر، وهو الأمر الذي حال دون تطوير مستويات أدائها من خلال زيادة حجم الابتكار والتنافسية بها، وهو الأمر الذي أدى بفشلها في عديد الحالات.

1.3. تأثير إنشاء مؤسسات صغيرة المتوسطة جديدة (مؤشر للابتكار) على توقف وإعادة النشاط لمؤسسات أخرى قائمة (مؤشر للتنافسية): خلال المرحلة 2003-2021، عرفت الجزائر تطورات كبيرة في الميدان الاقتصادي خاصة في مجالات المتعلقة بالاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة انفتاح الاقتصادي الجزائري على الأسواق المحلية والخارجية. هذا الانفتاح أدى في مراحله الاولى قبل سنة 2005 إلى تضرر العديد من المؤسسات الخاصة والعمومية، خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، بفعل ضعف مستوى تنافسيتها السوقية، والذي يرجع الى حداثة نشأة هذا النوع من الاستثمارات في الجزائر، سواءا تعلق الأمر من الناحية التشريعية والتنظيمية أو من ناحية هياكل الدعم والمرافقة. كل ذلك أدى بالعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في بعض الحالات إما إلى توقفها عن النشاط نهائيا، أو إعادة نشاطها إلى قطاعات أخرى تكون نسبة النجاح فيها أكبر من سابقتها. ولكن بعد سنة 2006 بدأ هذا النوع من الاستثمارات في الانتعاش شيئا فشيئا خاصة بعد تأسيس عديد الهيئات الداعمة والممولة لهكذا نوع من الاستثمارات.

خلال هذه الدراسة قمنا خلال الفترة الزمنية 2003-2021 بمقارنة تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كمؤشر مفترض خاص بالابتكار مع تطور توقف نشاط مؤسسات أو إعادة نشاط لمؤسسات أخرى كمؤشر مفترض للتنافسية. وجدنا بأن حركية المتغيرات متوازنة من ناحية الفروق النسبية طيل زمن الدراسة، بحيث كان المتوسط السنوي النسبي لتطور توقف المؤسسات عن النشاط نهائيا 21,23% (6.267 مؤسسة) سنويا من العدد الإجمالي لإنشاء المؤسسات في نفس السنة (28.608 مؤسسة)، بينما إعادة النشاط فلم تتعدى القيمة النسبية المتوسطة 19,21% (5.583 مؤسسة) سنويا، والشكل 3 يوضح ذلك. وتعتبر نسبة التوقف واعادة النشاط مجتمعتا والتي قد تصل الى نسبة الـ 41% من عد الاستثمارات الجديدة سنويا دليلا قاطعا لضعف تنافسية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على الرغم من توفر عديد مقومات النجاح في هذا المجال.

الشكل (3): تطور تنافسية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

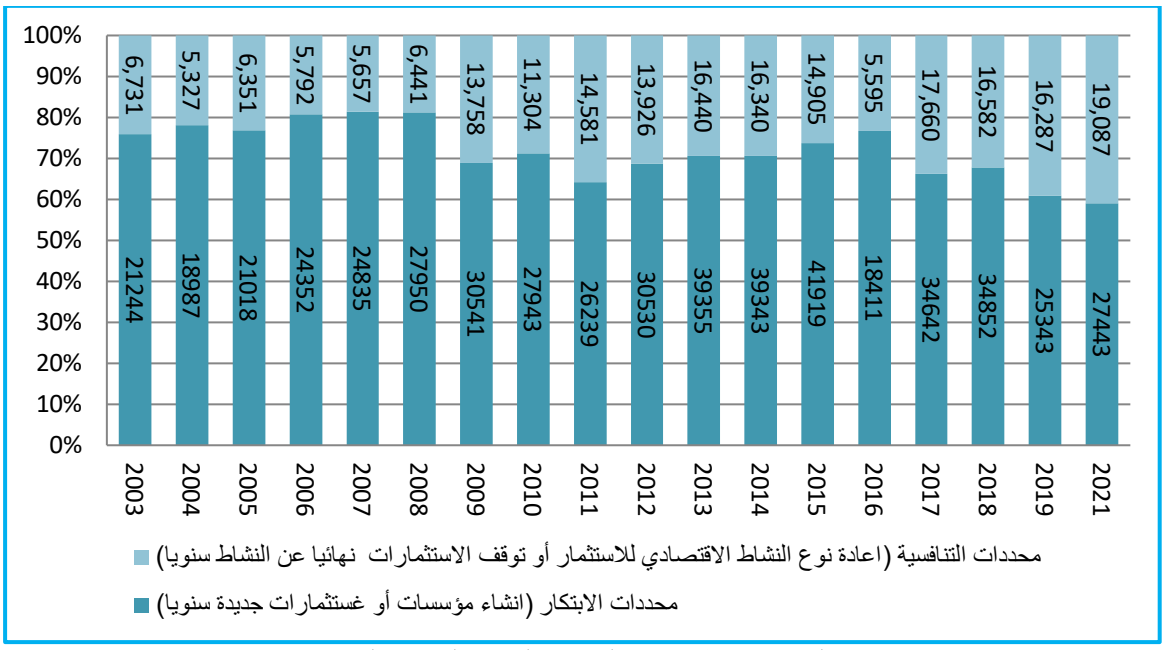

المصدر: من إعداد الباحثين، انطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة 2003-2022.

كما وجدنا بأن نسبة توقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن النشاط نهائيا سنة 2003 قد بلغت نسبة 23% (4.789 مؤسسة) من إنشاء مؤسسات جديدة في نفس السنة(21.244 مؤسسة)، أما بالنسبة لإعادة النشاط لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي فشلت في نشاطاتها السابقة بفعل عدة عوامل خاصة منها ما تعلق بالمنافسة، فلقد بلغت النسبة الـ 10% (1.942 مؤسسة) من عدد المؤسسات المنشاة في تلك السنة. بعد أزمة انخفاض أسعار المحروقات في نهاية سنة 2014، حاولت الجزائر أن تبني استراتيجية تنموية خارج قطاع المحروقات كبديل اقتصادي من أجل نمو اقتصادي أنجع خاصة في مجال الصناعات الثقيلة (السيارات، الحديد والصلب، ...الخ) ومن خلال تفعيل استراتيجية المناولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال، وذلك بالرفع من مؤشر التكامل ونسبة المساهمة لدى الشركات الكبرى.

الشكل (4): مؤشرات التنافسية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

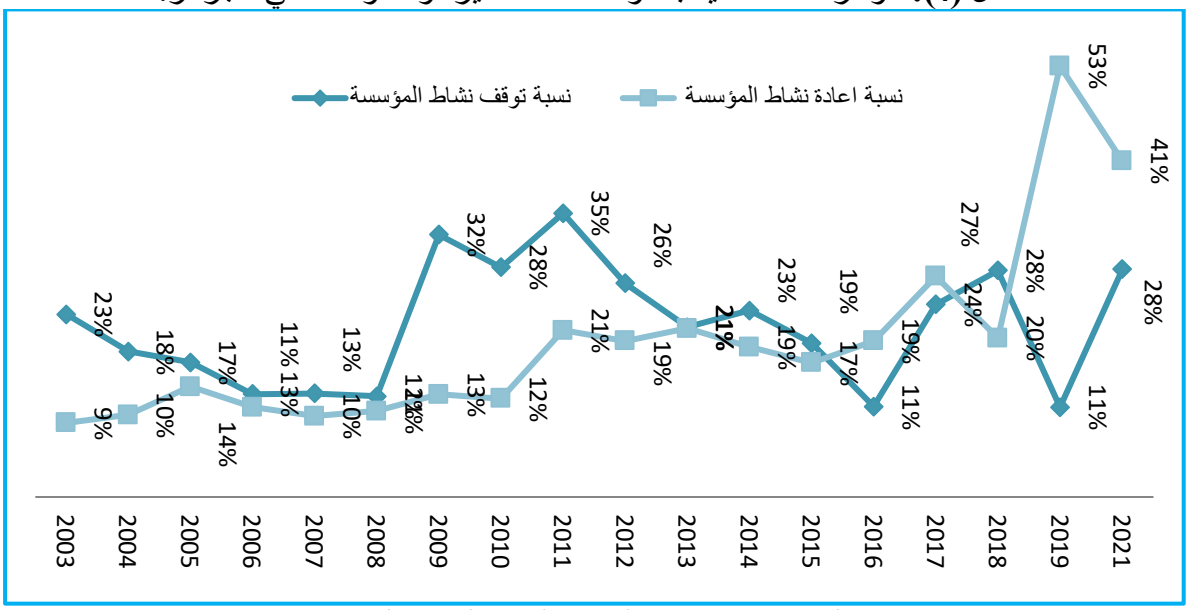

المصدر: من إعداد الباحثين، انطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة 2003-2022.

لقد قدمت الحكومة امتيازات أكثر للاستثمار بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة، وهو ما أدى إلى انخفاض محسوس في توقف نشاط المؤسسات، حيث وصلت نسبته إلى 11% (2.051

مؤسسة) في أواخر 2016 يقابلها 19% من المؤسسات اعادة نشاطها (3.544 مؤسسة). بعد ذلك عاودت تلك النسبة في الارتفاع لتصل إلى حوالي 28% (9.740 مؤسسة) من المؤسسات توقفت عن النشاط نهائيا خلال سنة 2018، لتبقى نفس النسبة 28% (7.709 مؤسسة) الى غاية نهاية سنة 2021، بينما كانت نسبة اعادة نشاط المستثمرين وصلت الى 20% (6.842 مؤسسة) سنة 2018 و41% (11.378 مؤسسة) سنة 2021 من عدد الاستثمارات الجديدة في تلك السنة، بحيث تعتبر تلك النسب مرتفعة جدا، إذ يمكن ارجاع ذلك إلى التخبط والاستقرار الذي يتميز به الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بفعل التأثيرات السلبية لجائحة كورونا والتي عطلت وشلت تقريبا كل الاقتصاد الوطني على غرار باقي بلدان العالم.

الشكل (5): حركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

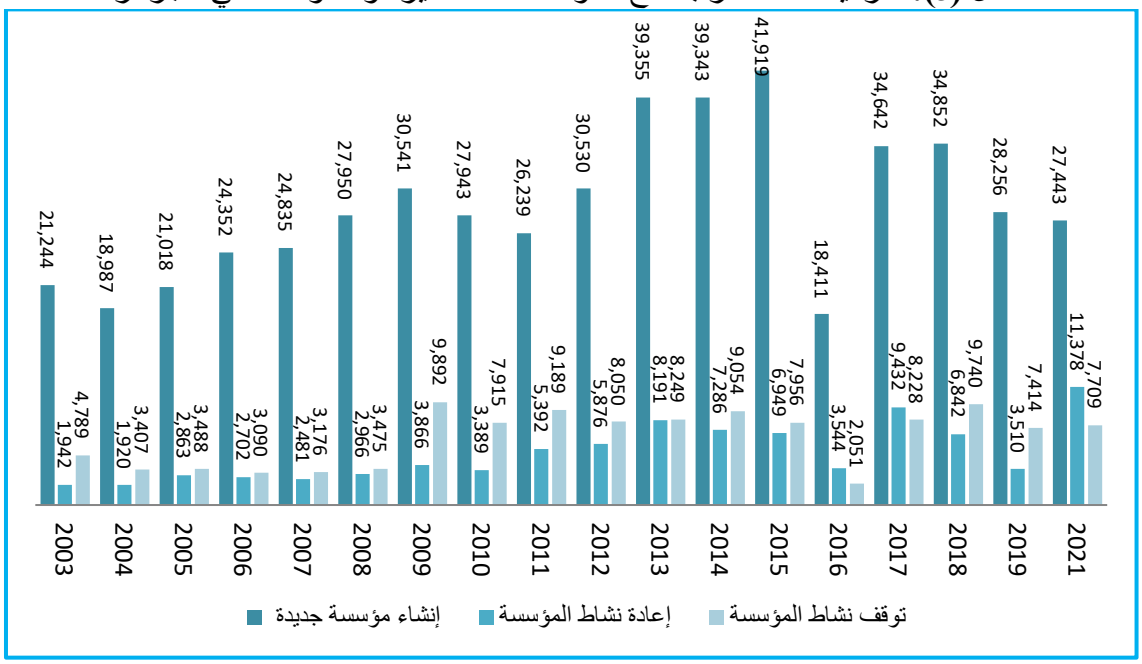

المصدر: من إعداد الباحثين، انطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة 2003-2022.

انطلاقا من تحليلنا لمعطيات السابقة (انظر الشكل 5)، ومن خلال مقارنة نسب النمو السنوية لإنشاء مؤسسات جديدة ونسب التوقف عن النشاط أو إعادته والتي وصلت الى 40% من عدد المؤسسات المنشاة سنويا، فلقد قمنا بتحديد الأسباب الاقتصادية التي ادت الى ارتفاع نسبة فشل الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤشري التوقف واعادة النشاط الاقتصادي لعديد المستثمرين بالجزائر خلال فترة الدراسة، إذ تتوافق هذه النتائج مع ضعف تنافسية الاستثمار بهذا القطاع الذي يعتبر القاطرة الاساسية للنهوض باقتصادات الدول عكس ما هو موجود في الجزائر.

2.3. تنافسية الإستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي بالجزائر: يواجه القطاع الصناعي بالجزائر تحديات عديدة فرضتها التغيرات الاقتصادية الحديثة التي تمتاز تارتا بالتطور والازدهار وتارتا أخرى بالأزمات، والتي تتطلب من القائمين على هذا القطاع بالقيام بتعديلات عميقة على مستوى عديد الاستراتيجيات في هذا المجال، من أجل تنمية القطاع الصناعي وتطوير تنافسيته خاصة ما تعلق الأمر بدعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة منها، على إعتبار أن الجزائر تتوفر على قدرات تمكنها من دعم ورفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي في النشاط الاقتصادي ككل، هذا بالإضافة لترقية وتطوير منظومة الإنتاج به (الشكل 6).

الشكل (6): مؤشرات نمو عدد الإستثمارات السنوية في القطاع الصناعي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

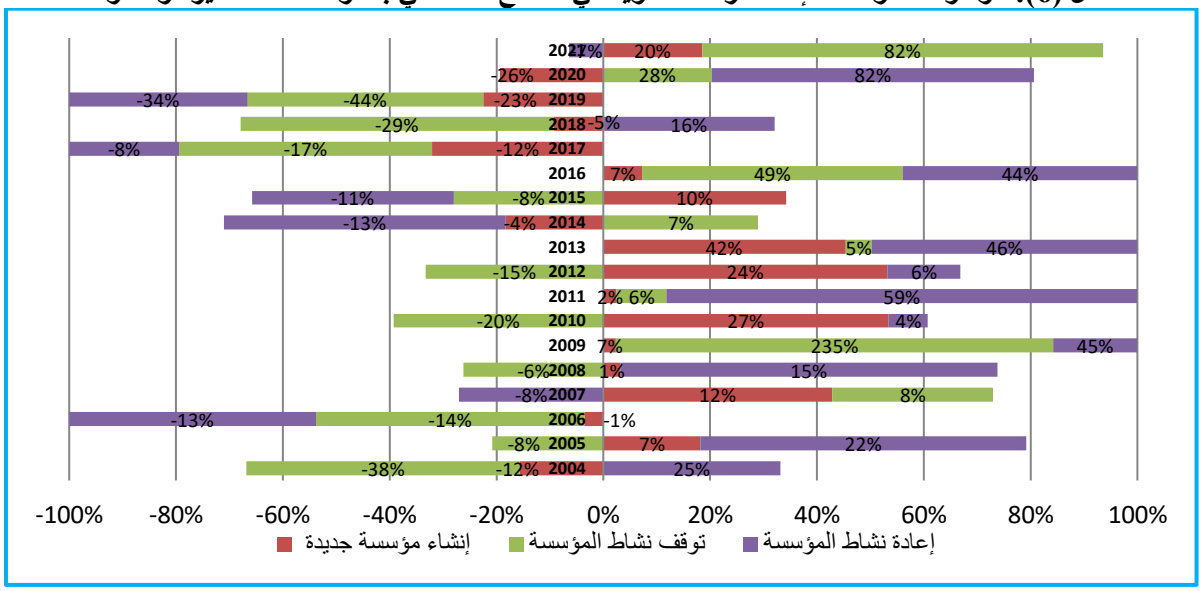

المصدر: من إعداد الباحثين، بالإعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2004-2022.

انطلاقا من البيانات الواردة الشكل 6، وجدنا بأن معدلات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية المعادة لنشاطها الاقتصادي شكلت القيمة الاكبر وكانت في بعض الحالات بشكل متزايد وفي البعض الاخر بشكل متناقص، بحيث يرجع ذلك لتأثير التغيرات الاقتصادية الحاصلة طيلة فترة الدراسة بفعل ضعف تنافسية الاستثمار بهذا القطاع. بينما كان معدل الانشاء السنوي لاستثمارات صناعية جديدة بشكل ثابت ومتوازن طيلة فترة الدراسة، ما عدا الفترة 2017 الى غاية 2020، والتي كان نموها بشكل سلبي، بحيث يرجع سببها لتبعات ازمة انخفاض المحروقات في بداية سنة 2015 هذا بالإضافة إلى آثار جائحة كورونا في مطلع سنة 2019 وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الجزائري وحتى العالمي.

من خلال التحليل القطاعي الخاص باستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الصناعي بالجزائر(الشكل 7)، وجدنا بأن أغلب المستثمرين توجهوا نحو قطاع النشاط الخدماتي مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال طيلة فترة الدراسة، حيث شكل نسبة 78% من العدد الإجمالي للمؤسسات المنشأة والتي تشمل قطاعات الصناعة والفلاحة والبناء والاشغال العمومية هذا بالإضافة إلى قطاع الخدمات.

الشكل (7): توزيع تنافسية استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط بالجزائر خلال الفترة:2017-2021

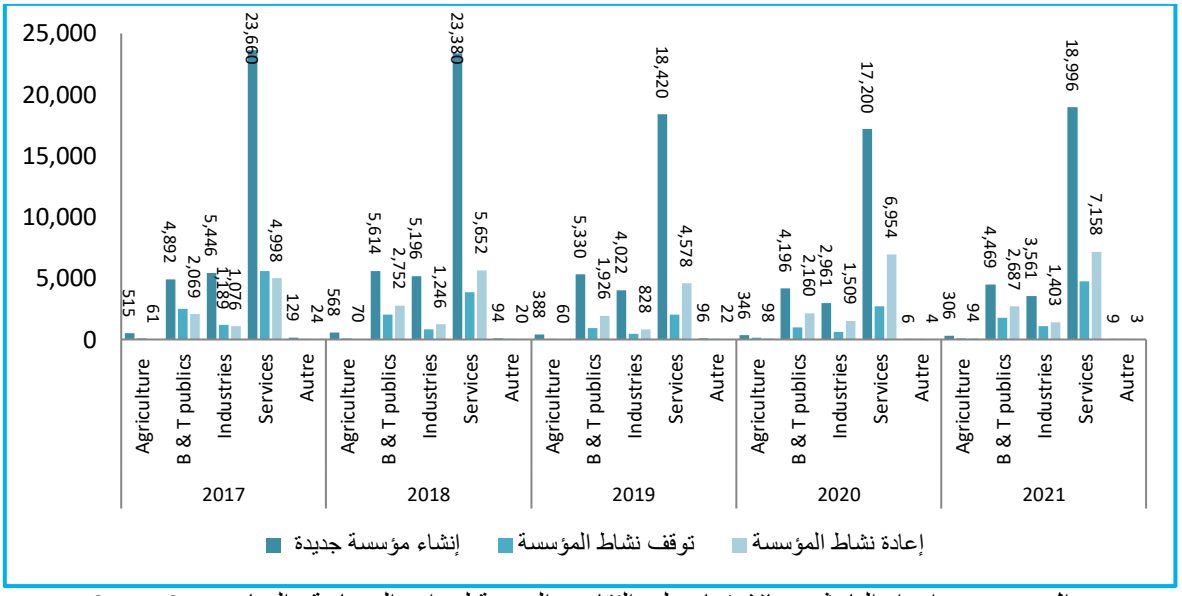

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2017-2022.

خلال فترة الدراسة وجدنا بأن تطور نسبة الاستثمارات الجديدة بقطاع الخدمات مقارنة بقطاعي الصناعة الذي يعتبر الركيزة الأساسية للابتكار والفلاحة لم يتغير طيلة فترة البحث، حيث تراوحت القيم بين نسبة بين 78% و83% وهو ما يؤكد ضعف مردودية الإستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خاصة في المجال الصناعي، والذي يرجع لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد فيه على المحروقات بشكل عام. اما بالنسبة لتوقف الاستثمارات بشكل نهائي وإعادة بعض الاستثمارات لمجالات نشاط أخرى، فقد تحصلنا على في نسب تراوحت بين 76% و81% بالنسبة لقطاع الخدمات من العدد الإجمالي للاستثمارات المتوقفة والمعادة في بعضها.

إن توجه المستثمرين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو مختلف قطاعات النشاط الخدماتية، انعكس بالسلب على تنمية القطاعات المنتجة الأخرى خاصة في المجال الصناعي وهو ما ساهم بشكل مباشر في إضعاف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

ترتبط الصادرات بحجم سوق الإنتاج المحلي والدولي، بحيث كلما زاد حجم السوق اضطرت مختلف المؤسسات الاقتصادية إلى مضاعفة عملية الإنتاج قصد تغطية السوق، بحيث أن تحقيق الاكتفاء الذاتي يعتبر عامل أساسي في العملية التصديرية.

لقد عمل القائمين على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر على محاولة تطوير الجوانب المالية والتقنية من خلال تقديمهم لمختلف التسهيلات الإدارية والجبائية بغرض النهوض بهذا القطاع في الجزائر بالنظر إلى ما يمتلكه من مؤهلات كبيرة وهامة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بتنويع الصادرات ومحاولة التقليل من فاتورة الواردات، خاصة تلك المنتوجات التي يمكن إنتاجها محليا. فبالرغم من الفائض في الميزان التجاري التي حققته الجزائر خلال فترة ما قبل سنة 2014، إلا أن الاقتصاد الجزائري يبقى هش بسبب اعتماده الكلي على عائدات المحروقات.

1.4. واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: على الرغم من كل المحاولات والمجهودات التي بذلتها ولا تزال تبذلها الحكومة من أجل تقليص تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات إلا أنها لم تصل إلى مستوى التطلعات، حيث لم تتعدى صادرات القطاع الخاص الـ 5 مليار دولار خلال سنة 2021، حيث يستحوذ قطاع المحروقات على النسبة الأكبر من صادرات الجزائر بنسبة وصلت الى 96% بالمائة خلال تلك الفترة.

بلغ النمو السنوي لإجمالي الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال زمن الدراسة 2003-2022 متوسط سنوي قدر بـ 1.991.000 مليار دولار، كما سجلت الصادرات أدنى قيمة لها

قدرت بأقل من 734 مليون دولار سنة 2003، فلقد تميزت هذه الفترة بضعف العملية الإنتاجية في النظام الاقتصادي الجزائري نتيجة للظروف غير المستقرة التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، والتي تميزت بانهيار كلي للمنشآت الاقتصادية القاعدية، وهو ما أدى إلى ضعف الهيكل الاقتصادي الجزائري واعتماده بدرجة اكبر على الاستيراد، وهذا ما يفسر ضعف الصادرات خلال تلك المرحلة، بينما سجلت أعلى قيمة مشاهدة في نهاية سنة 2013، حيث قدرت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بـ 2.810 مليار دولار بفعل ارتفاع أسعار المحروقات في تلك المرحلة وزيادة في حجم الاستثمارات العمومية والذي ساعد بشكل مباشر المؤسسات الاقتصادية على تنمية قدراتها الإنتاجية والمساهمة بشكل أكبر في العملية التصديرية. بعد سنة 2014 بدأت قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات بالانخفاض لتصل إلى 1.899 مليار دولار نهاية سنة 2017 و1.312 مليار دولار في الثلاثي الثالث من سنة 2018، حيث يرجع ذلك للتغيرات الاقتصادية الحاصلة بعد أزمة انهيار المحروقات في نهاية سنة 2014 وتضرر الاقتصاد الوطني بفعل الإجراءات التي تعاقبت ذلك، وهذا ما أثر سلبا على الاستثمارات الخاصة وتقليص حجم صادراتها. كما أن توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل في الاستيراد كان له الانعكاس السلبي على تقليص حجم الصادرات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بعد ذلك شهدت الجزائر حركية اقتصادية جديدة منذ مطلع سنة 2019، لتصل الصادرات خارج قطاع المحروقات الى اكثر من 5 مليار دولار في بداية سنة 2022، والذي يعبر فيه عن الحركية الجديدة التي جاءت بها الجزائر في هذا المجال بفعل السياسات الجديدة الناجعة في مجال تطوير الاقتصاد الوطني.

الشكل (8): تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

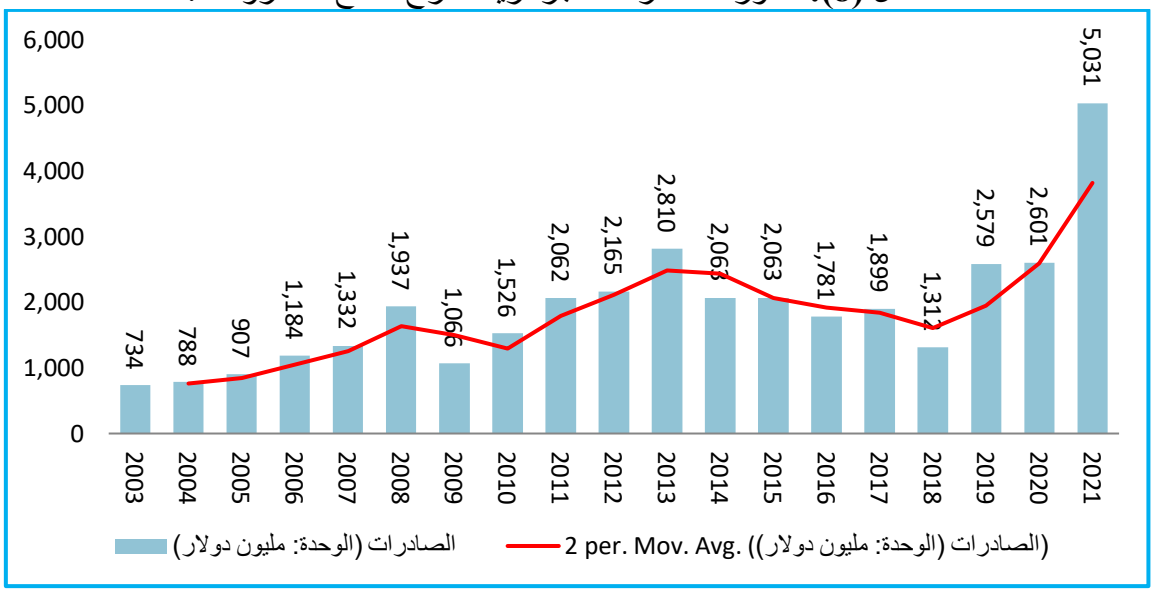

المصدر: من إعداد الباحثين، انطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2003-2022.

انطلاقا من تحليل المعطيات السابقة والتي لا تعبر حقا عن قيمة الصادرات الفعلية مقارنتا بالإمكانات المادية والبشرية والمادية وحتى المالية الموجودة. إذ نجد هناك عوامل كثيرة ساعدت في التأثير على حجم الصادرات وتفاقم حجم الفجوة ما بين القطاعات الاقتصادية، منها الاعتماد المطلق والتبعية المطلقة للمؤسسات الجزائرية سواء كانت عمومية أو خاصة، كبيرة أو متوسطة وصغيرة لاستيراد المواد الأولية والمدخلات، إذ أن هذا التفاوت في مستويات التبعية يختلف من مؤسسة إلى أخرى، بحيث أدى هذا الوضع إلى حدوث زيادة معتبرة في الواردات واختفاء جزء كبير من النسيج الصناعي إضافة لتغير طبيعة نشاط العديد من المؤسسات العاملة في قطاع الإنتاج، اذ تبنت الحكومة الجزائرية حاليا عديد الاجراءات الفاعلة لتقليص فاتورة الاستيراد، والتي تعتبر ناجعة الى حد اللحظة.

بفعل استمرار الازمات العالمية ومحاولة تفاديها خاصة ما تعلق الامر بحدوث أزمة اخرى في اللااستقرار أسعار المحروقات، تحاول الجزائر دعم الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، من خلال برامج الدعم الذي تقدمه للشركات المصدرة، إضافة إلى إجراءات أخرى تدعم التجارة الخارجية من خلال تفعيل عمل الصندوق الوطني الخاص لترقية الصادرات، من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات في الخارج، هذا بالإضافة الى دعم كل ما من شانه يخلق الابتكار وهو ما سيساعد على تعزيز تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تقوم كل تلك السياسات الحكومية المنتهجة أساسا على وضع مختلف التسهيلات التي من شأنها جعل إجراءات التصدير أكثر سلاسة ونجاعة وذلك من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الشكل (9):العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات

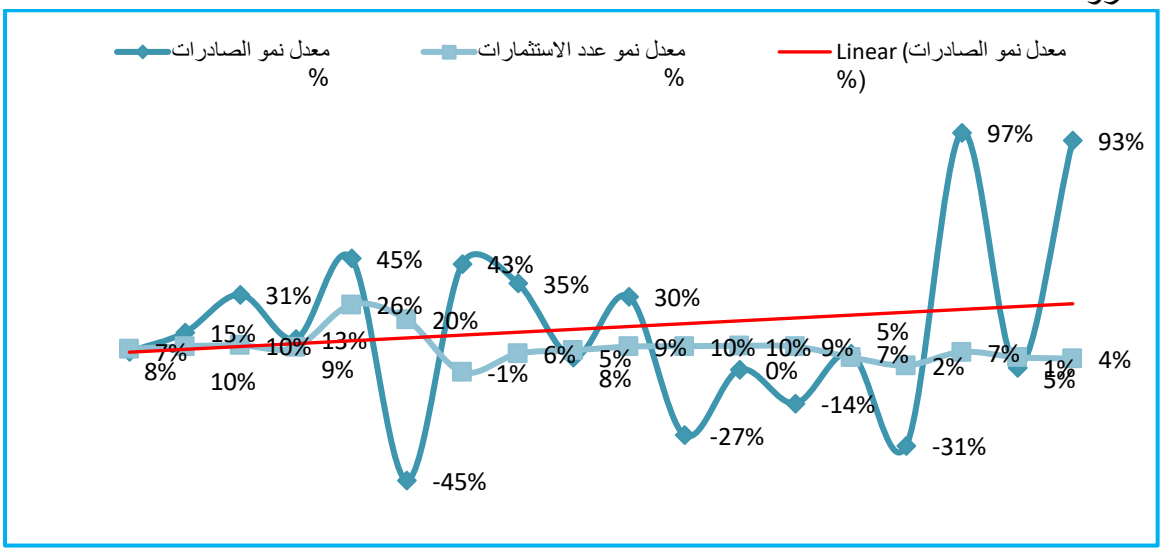

المصدر: من إعداد الباحثين، انطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2003-2022.

إنطلاقا من المعطيات الموجودة في الشكل 9، نستنتج بانه لا وجود لتاثير لنمو عدد الاستثمارات بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات، بحيث تعود حركية الصادرات الى الاستثمارات الكبيرة الحجم خاصة منها الحكومية.

5. الخاتمة:

لقد أثبتت نتائج الدراسة، صحة فرضيات الدراسة، اين وجدنا بأنها تتوافق مع واقع مستويات التنافسية والابتكار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، إذ تتسم بالضعف الكبير في هذا المجال، كما أن تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لا يعود إلى تطور عدد الاستثمارات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تتسم في غالبها بالضعف في مجال الابتكار والتنافسية، بل يعود لتطور الصناعات الثقيلة التقليدية العمومية والخاصة خاصة في مجالات الطاقة والمناجم والصناعات العسكرية وصناعات أخرى.

لقد مكنتنا الدراسة من التوصل إلى عدة نتائج فعلية لواقع تنافسية الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كما أن صادرات هذه المؤسسات خارج قطاع المحروقات لا زالت تشكو ضعفا كبيرا، مقارنة بالإمكانات التي تزخر بها البلاد، و هذا راجع إلى غياب استراتيجيات طويلة المدى فضلا عن كون جميع الإجراءات المتخذة من طرف الحكومات المتعاقبة سابقا من اجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع حجم الصادرات لم تحقق أهدافها، ورغم ذلك فإن هذا النوع من المؤسسات يملك فرصا أفضل للنمو والتوسع والتوغل في الأسواق الدولية يتعين استغلالها بشكل أمثل، كما أن تحسين أداء هذا القطاع يضع أمامها جملة من التحديات الصعوبات، يتعين مواجهتها والتغلب عليها وهو ما يستوجب منها تعزيز قدراتها الإنتاجية والتنافسية.

عند دراستنا لتوزيع الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط وجدنا بأن أغلب الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان توجهها نحو قطاع الخدمات وذلك يرجع لتوفر كل العوامل التي ستساعد تلك المؤسسات على النجاح والإندماج في الأسواق سواءا المحلية وحتى الدولية. هذا الأمر أدى إلى حدوث ضعف في مستويات الابتكار والتنافسية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية.

كما أن التوصيات المقترحة انطلاقا من نتائج هذه الدراسة في هذا المجال تأتي كضرورة حتمية من اجل تطوير الاستثمارات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير حجم تنافسيتها محليا ودوليا هذا بالإضافة إلى تنمية الصادرات لهذه المؤسسات، إذ يجب تبني إستراتيجية للتغيير في بنية الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي معتمد على عائدات النفط إلى اقتصاد متنوع في موارده ومداخيله تحتل فيه الصادرات الغير نفطية المكانة الأكبر. من خلال ما سبق يمكننا تلخيص اهم مخرجات هذا البحث من خلال وضع الاقتراحات التي من شانها تساهم في تحقيق التوجه الفعلي نحو الرفع من حجم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والتي يمكننا تلخيصها فيما يلي:

- تفعيل المناطق الصناعية من خلال العمل باستراتيجية التجمعات الصناعية كبديل حيوي من اجل تطوير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحمايتها من أخطار الفشل؛
- العمل على احداث توازن بين مختلف الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالمستثمرين في هذه المؤسسات؛
- تعزيز التنافسية بمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على مرافقتها وهيكلتها في عمليات التصدير؛
- دعم برامج التوحيد القياسي واصدار شهادات بالالتزام بالمعايير حتى تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات مصداقية وموثوقية، وقبول واسع لدى شرائح مختلفة من المستهلكين؛
- توطيد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومراكز البحث العلمي التطبيقي والجامعات لاستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية وايجاد الحمول التي تناسب مشاكل هذه المؤسسات؛
- غرس ثقافة التسويق الدولي لدى مسيري المؤسسات باعتبارها ابرز العوامل المؤثرة في توجو المؤسسة نحو التصدير، من خلال إقامة الدورات التدريبية ولما لا وضع جوائز تشجيعية لأوائل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل وفق هذه الفلسفة؛
- التنسيق المحكم بين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوزارة الوصية لتأهيل هذا القطاع ووضع خطط تنموية تعمل عمى التحكم الجيد في مجموعة مقومات المنافسة العالمية المتمثلة في الإدارة، التكنولوجيا وجودة المنتجات.
- توفير بنك معلومات متطور في خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الراغبة في التصدير يكون بمثابة قاعدة معطيات تزود هذه المؤسسات بالفرص المتاحة من خلال التنقيب عن فرص التصدير؛

قائمة المراجع:

1. دراجي كريمو، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع التجارب والمستقبل، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، دراسة حالة الجزائر، دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون رقم: 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.
3. الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون رقم: 02-17 المؤرخ في 10 جانفي2017.
4. الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة رقم 02، (قانون رقم: 02-17 المؤرخ في 10 جانفي2017).
5. الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة رقم 08، (قانون رقم: 02-17 المؤرخ في 10 جانفي2017).

6. العيد عماد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية السوسيو-إقتصادية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد1، المجلد1، جامعة البليدة، الجزائر، 2015.
7. الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات –حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص66.
8. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط2 ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013 ، ص 70.
9. الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات –حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص66.
10. بن جيمة عمر، بن علي محمد، دور هيئات المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة: ANSEJ-ANGEM)، مجلة البدر، المجلد 9، العدد 2، جامعة بشار، الجزائر، 2017.
11. قدري شهلة، الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية وانعكاساتها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، كلية العلوم الاتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2017/2016، ص76.
12. سامية لحول، مولحسان آيات الله، الابتكار في المزيج التسويقي مصدرا لتحقيق المزايا التنافسية في منظمات الأعمال، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 2، جوان 2017، الجزائر.
13. ضحاك نجية، بن عاشور ليلى، الإبداع والابتكار وتأثيرهما على الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 14، 2018، الجزائر.
14. برو هشام، تحليل التنافسية على مستوى القطاع السياحي حسب نموذج قوى المنافسة لمايكل بورتر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 2، 2019، الجزائر.
15. وزارة الصناعة، التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2003-2022: https://datahttp://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique، تاريخ الاطلاع: 2023/04/22.
16. .Jeff Bordes, (2009). Strategic Management Assignement– Building and Sustraining Competitive Advantage, Atlantic International University Honolulu , Hawai, , P.03.
17. Martin Falk, Francisco Figueira de Lemos, (2019). Complementarity of R&D and productivity in PME export behavior, Published by Journal of Business Research, 96.
18. Zelia Serrasqueiro, Paulo Maças Nunes, Joao Leitao and Manuel Armada, (2010). Are there non-linearities between SME growth and its determinants? A quantile approach, Published by Industrial and Corporate Change, V°19, N°4.
19. Badri Abdelmadjid, 166. Badri Abdelmadjid, PME territoriaux et développement régionale en Algérie - défis & perspectives - Eude territoire - ouest Algérie, Thèse de doctorat en Sciences Économiques, Faculté des Sciences Économiques et de Gestion, Université Tlemcen, Algérie, 2014/2015.